

Audited/ تقرير مراقب الحسابات	
العربية 01/01/2021-31/12/2021	
مراقب الحسابات مراقب الحسابات الرأي	
رأي غير متحفظ	نعم
رأي متحفظ	لا
رأي معاكس	لا
عدم إبداء رأي	لا
أسس الرأي	
أساس الرأي غير المتحفظ	Ref #1
أمور التدقيق الرئيسية	Ref #2
معلومات أخرى	Ref #3
مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية	Ref #4
مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية	Ref #5
تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى	Ref #6

1

رأينا

في رأينا، فإن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من كافة جوانبها الجوهرية، عن المركز المالي للبنك الأهلي ش.م.ع.ع ("البنك") كما في 31 ديسمبر 2021، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

نطاق المراجعة

تتكون القوائم المالية للبنك مما يلي:

- قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021.
- قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية والتي تشمل السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أسس الرأي

لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة في فقرة *مسؤوليات مراقب الحسابات* عن مراجعة القوائم المالية من هذا التقرير.

ي أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة بمراجعتنا للقوائم المالية في سلطنة عُمان، ولقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

2

منهجنا في المراجعة

نظرة عامة

أمر المراجعة الرئيسي

- الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلفيات والتمويلات للعملاء

في إطار تصميمنا لعملية المراجعة، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. وعلى وجه التحديد، أخذنا في الاعتبار المجالات التي قام فيها أعضاء مجلس الإدارة باجتهدات وتقديرات؛ على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تضمنت وضع الافتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هي الحال مع أعمال المراجعة التي نجريها، فقد تناولنا مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يمثل مخاطر حدوث أخطاء جوهرية نتيجة للاحتيال.

قمنا بتصميم نطاق أعمال المراجعة التي قمنا بها لتنفيذ الإجراءات الكافية لتمكيننا من تقديم رأي حول القوائم المالية ككل، مع مراعاة هيكلية البنك والعمليات والضوابط المحاسبية وقطاع الأعمال الذي يزول البنك أعماله فيه.

أمر المراجعة الرئيسية

أمر المراجعة الرئيسية هي الأمور التي نرى، وفقاً لتقديرنا المهني، أنها الأكثر أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل وفي تشكيل رأينا حولها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور.

كيف قمنا بمعالجة أمر المراجعة الرئيسي

أمر المراجعة الرئيسي

1. الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلفيات والتمويلات للعملاء

حصلنا على فهم حول تقييم الإدارة لانخفاض قيمة القروض والسلفيات والتمويلات بما في ذلك نموذج بمبلغ 2,402 مليون ريال عُماني بالصافي من مخصص انخفاض قيمة الائتمان بمبلغ 76.9 مليون ريال

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في 26 Jan 2022

التصنيف الداخلي للبنك وسياسة مخصصات انخفاض القيمة ومنهجية نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة.

غماني.بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مبلغ 14.7 مليون ريال عماني.

يطبق البنك متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 "الأدوات المالية" لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلفيات والتمويلات للعملاء. يمثل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة أفضل تقدير لأعضاء مجلس الإدارة لخسائر الائتمان كما في تاريخ بيان المركز المالي.

قمنا بتقييم واختبار تصميم وفعالية التشغيل لضوابط الرقابة الرئيسية على عمليات الائتمان مثل إنشاء القرض والرصد المستمر وتكوين مخصصات القروض و السلفيات.

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الموضوعية التالية:

كما هو مبين في الإيضاح رقم 37، أثرت الجائحة العالمية لكوفيد-19 بشكل جوهري على تحديد الإدارة للخسارة الائتمانية المتوقعة وتطلبت تطبيق اجتهادات مشددة. ونتيجة لذلك، أصبحت الخسارة الائتمانية المتوقعة في درجة أعلى من الدرجة المعتادة في حالات عدم اليقين وتخضع المدخلات المستخدمة بطبيعتها للتغيير، مما قد يغير بشكل جوهري تقدير المرحلة 1 والمرحلة 2 من الخسارة الائتمانية المتوقعة في الفترات المستقبلية.

● قراءة سياسة تكوين مخصصات انخفاض القيمة بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 للبنك ومقارنتها مع متطلبات هذا المعيار.

● الحصول على فهم واختبار مدى اكتمال ودقة قواعد البيانات السابقة والحالية المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

لمجابهة حالات عدم اليقين المتأصلة في البيئة الحالية والمستقبلية ولإبراز كافة عوامل المخاطر ذات الصلة غير المرصودة في نتائج نماذج البنك، طبقت الإدارة الحكم الائتماني المتمرس وتعديلات كمية ونوعية على إجمالي محفظة قروضها الناتجة عن كوفيد-19، فضلاً عن التأثيرات المؤقتة لخطط تأجيل القروض، والتي قد لا تحد بشكل كامل من الخسائر المستقبلية والآثار على القطاعات الأكثر تعرضاً لآسيباً المتأثرة بكوفيد-19.

وقد انصب تركيزنا على هذا الجانب حيث تتخذ الإدارة اجتهادات معقدة وذاتية حول توقيت إدراج انخفاض القيمة وتقدير حجم هذا الانخفاض، ويؤثر هذا بشكل جوهري على القوائم المالية للبنك. تشمل الجوانب الرئيسية للاجتهادات على ما يلي:

● إنشاء محافظ للأصول المالية المتشابهة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

● الحصول على فهم لمجموعات الأصول المالية المتشابهة في المحافظ وفحصها وذلك لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

● فحص عينة من القروض لتحديد مدى ملائمة وتطبيق معايير التصنيف في المراحل.

● الحصول على فهم للمنهجية المستخدمة في تحديد وحساب مخصص انخفاض القيمة الفردي للتعرضات ضمن المرحلة 3 وفحص عينة من التعرضات الائتمانية مقابل هذه المنهجية.

● تقييم إفصاحات القوائم المالية ذات العلاقة لتحديد ما إذا كانت تتوافق مع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية المعمول بها.

● اختبار تراكمات نموذج خسارة الائتمان المتوقعة للتأكد من ملائمتها.

أمر المراجعة الرئيسي

كيف قمنا بمعالجة أمر المراجعة الرئيسي

قمنا بإشراك المتخصصين لدينا في المجالات التي تتطلب خبرة محددة (على سبيل المثال، نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة)، بما في ذلك:

● فحص تنفيذ منهجية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والدقة الرياضية والتكامل المنطقي للنموذج ؛

● فحص مدى معقولية معلومات الاقتصاد الكلي التاريخية والمعلومات المستقبلية والافتراضات المستخدمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة من خلال الموافقة على أحدث المعلومات الاقتصادية الكلية المتاحة حتى 31 ديسمبر 2021 ؛

● تقييم مدى ملائمة تعريف العجز وفحص تطبيق معايير العجز عن السداد.

● تقييم مدى ملائمة احتمالية العجز عن السداد والخسارة الناتجة عن العجز عن السداد وتقييم مدى معقولية مستوى التعرض الناتج عن العجز عن السداد.

● تقييم مدى ملائمة المعايير المستخدمة في تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وما ينتج عنه من تصنيف للتعرضات ضمن المراحل المختلفة، بما في ذلك الحركات بين المراحل.

● اختبار وتقييم مدى معقولية استخدام البنك للسيناريوهات وأوزان الخطر والخصم.

● تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والاجتهادات في تصنيف القروض في المرحلة 2.

● تحديد العدد والحجم النسبي للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من المنتجات / الأسواق المرتبطة بالخسارة الائتمانية؛

● الاجتهادات في احتساب تغطيات الإدارة والتعديلات الأخرى بعد النموذج.

● إصدار حكم لتحديد وقت وقوع حدث العجز عن السداد (لعملاء المرحلة 3).

● تقييم إمكانية استرداد الأصول المالية للمرحلة الثالثة ؛ و

● تحديد متطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

1. إن المعلومات حول السياسة المحاسبية وإدارة مخاطر الائتمان مدرجة في الإيضاحين 4 و 37-1 حول القوائم المالية، على التوالي، أما الإفصاحات المتعلقة بمخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة فهي

أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير رئيس مجلس الإدارة، مناقشة وتحليل الإدارة، تقرير حوكمة الشركات، تقرير بازل 2 المحور 3 و تقرير بازل 3 للبنك و الأهلي الإسلامي، تقرير الامتثال الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية، فتوى هيئة الرقابة الشرعية، قرارات الشريعة الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية والقوائم المالية للبنك الأهلي الإسلامي (ولكن لا تشمل القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات حول تلك القوائم) التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير والتقرير السنوي للبنك، والذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد ذلك التاريخ.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى وإنما لا ولن نقدم أي استنتاج حول هذه المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية أو مع اعتقادنا الذي حصلنا عليه في المراجعة، أو بخلاف ذلك تظهر بها أخطاء مادية.

وإذا توصلنا، بناء على العمل المنفذ من قبلنا على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه سيتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك. لا يوجد لدينا ما نبذل عنه في هذا الصدد.

وعندما نقوم بقراءة التقرير السنوي للبنك، فإننا مطالبون - إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهرية فيه - بإبلاغ أعضاء مجلس الإدارة.

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وإعدادها بما يتوافق مع متطلبات الهيئة العامة لسوق المال ذات العلاقة في سلطنة عُمان والأحكام المطبقة في قانون الشركات التجارية لسنة 2019 وعن أنظمة الرقابة الداخلية كما يراها أعضاء مجلس الإدارة ضرورية للتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد هذه القوائم المالية، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار في ممارسة أعماله، والإفصاح، حسب الحاجة لذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يرغبون في تصفية البنك أو إيقاف أعماله، أو لا يملكون خياراً واقعياً آخر غير ذلك.

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثل مستوى عالياً من التأكيد، لكنه لا يمثل ضماناً بأن المراجعة المنفذة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تتمكن دائماً من اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند حدوثها. يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للاحتيال أو الخطأ وهي تعتبر جوهريّة إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تتسبب، منفردة أو مجتمعة، في التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونتبع مبدأ الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة بما يتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة ثبوتية كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن المخاطر الناجمة عن عدم اكتشاف أخطاء جوهريّة ناتجة عن الاحتيال أعلى منها لتلك الناتجة عن الخطأ، لأن الاحتيال يمكن أن ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المقصود أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
 - تكوين فهم حول الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة الملائمة لتلك الظروف، ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي بشأن كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالبنك.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
 - معرفة مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع البنك إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
 - تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الرئيسية على نحو يحقق العرض العادل.
- نتواصل مع أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت المراجعة المقررين ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نحدد أثناء مراجعتنا.

نقدم أيضاً لأعضاء مجلس الإدارة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبذلهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وسبل الحماية منها إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة، فإننا نحدد الأمور الأكثر أهمية في مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية والتي تعتبر أمور مراجعة رئيسية. ونقدم وصفاً لهذه الأمور في تقرير المراجعة الصادر عنا ما لم يحظر القانون أو الأنظمة نشر هذه الأمور للعموم أو، في بعض الظروف النادرة جداً، قررنا أن الأمر ينبغي عدم إدراجه في تقريرنا نظراً لوجود احتمالية معقولة بأن تترتب عليه أضرار جسيمة بما يتجاوز المنافع العامة لذلك الإفصاح.

علاوةً على ذلك، ووفقاً لمتطلبات الهيئة العامة لسوق المال ذات العلاقة في سلطنة عُمان والأحكام المطبقة في قانون الشركات التجارية لسنة 2019، فإننا نفيده بأن القوائم المالية وتلتزم، قد تم إعدادها من كافة جوانبها الجوهرية، بهذه المتطلبات والأحكام.

الفقرات 1 - 6 أعلاه من تقرير المدقق ليست سوى نسخة من تقرير التدقيق الكامل الصادر في 6 مارس 2022. يرجى الرجوع إلى المجموعة الكاملة من البيانات المالية بما في ذلك تقرير مدقق الحسابات المستقل عنها ، و المتوفر في مكتب المسجل للبنك في البنك الأهلي ش م ع ع، الوطنية ، ص.ب 545 ، ميناء الفحل ، الرمز البريدي 116 ، سلطنة عمان.

Audited	
العربية	تقرير مراقب الحسابات
01/01/2021-31/12/2021	
مراقب الحسابات	
يضاح تفصيل مراقب الحسابات	
كشف كلام	اسم مراقب الحسابات الموقع على التقرير
برايس وثر هوس كوبرز ش م م	اسم مكتب مراقب الحسابات